| الدينار الكويتي | 1 KD |
|---|---|
| 3.298 | |
| 2.909 | |
| 2.463 | |

| المؤشر الكويتي | | |
|---|---|---|
| السوق العام | السوق الأول | السوق الرئيسي |
| 7.025 | 7.631 | 5.844 |

# «هيئة الأسواق» تعتمد تعديلات «الاستثمار الجماعي» المقترحة

## محاورها تحقيق الأمن القانوني والحوكمة ومواكبة الممارسات العالمية واستحداث منتجات

عيسى عبدالسلام

**تتضمن تعديلات «هيئة الأسواق» على «الاستثمار الجماعي» تنظيماً أكبر لحالات تعارض المصالح والتدابير الواجب اتخاذها لتجنب وقوعها، وجواز إيقاف طلبات الاشتراك إذا كان ذلك لايصب في مصلحة حملة الوحدات.**

كشفت مصادر مطلعة لـ«الجريدة»، أن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال اعتمد التعديلات المقترحة على أحكام الكتاب الـ 13 «أنظمة الاستثمار الجماعي» من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وقالت المصادر، إن الهيئة أجرت استبياناً في نهاية أغسطس الماضي بشأن التعديلات المقترحة، وتتضمن ثلاثة محاور هي تحقيق «الأمن القانوني والحوكمة المستمرة»، و«مواكبة أفضل الممارسات العالمية»، أما ثالث محاور التعديلات المقترحة فمخصص للمنتجات المستحدثة ذات الصلة بصناديق الاستثمار.

وأضافت أن التعديلات المقترحة فيما يخص الجوانب ذات الصلة بتحقيق الأمن القانوني والحوكمة المستمرة تتمثل في جواز تحديد فئة محددة من المستثمرين في الاكتتاب العام، وتنظيم تحويل تصنيف الصندوق من عام إلى خاص وبالعكس، وتفصيل وتوضيح المصالح في التصويت في الجمعيات، والفصل بين أحكام شغور وتعيين كل من الهيئة - الإدارة ومقدمي الخدمات.

وذكرت أن التعديلات المقترحة تتضمن كذلك تنظيم أكبر لحالات تعارض المصالح والتدابير الواجب اتخاذها لتجنب وقوعها، وجواز إيقاف طلبات الاشتراك إذا كان ذلك لايصب في مصلحة حملة الوحدات، وتنظيم أحكام نقل الملكية في الصندوق المحلي، إضافة إلى تنظيم أحكام نقل الملكية في الصندوق المحلي، واستثناء مدير صندوق المؤشر من حظر شراء ورقة مالية لإصدار تعهد بتغطية اكتتابه، وتنظيم مناقشة البنود غير المدرجة على جدول أعمال جمعية حملة الوحدات، وتنظيم متطلبات التفويض والتوكيل في حضور جمعية حملة الوحدات.

وبينت المصادر أنه فيما يخص جوانب التعديلات المقترحة ذات الصلة بمواكبة أفضل الممارسات العالمية عن طريق جواز الاشتراك العيني في الصناديق الخاصة، جواز سداد قيمة الاكتتاب على دفعات للصندوق الخاص المغلق، كذلك تخفيض الحد الأدنى لرأس المال للصندوق العام إلى مليوني دينار، وتخفيض الحد الأدنى لمشاركة مدير الصندوق لتكون 100 ألف دينار مع إمكانية الاسترداد في حال تجاوز صافي قيمتها للحد الأدنى المطلوب، ومجواز استبدال نسخ النظام الأساسي المطبوعة بالإلكترونية، فضلاً عن جواز الاشتراك والاسترداد الإلكتروني، وإضافة استثناء جديد للصناديق الخاصة كجمعيات حملة الوحدات سواء كانت حضورية أو إلكترونية، والاستعاضة عنها بالمراسلات الخطية أو الإلكترونية.

ولفتت إلى أن التعديلات تشمل كذلك فصل جدول الرسوم عن النظام الأساسي لتقليل أعباء تعديل النظام الأساسي في حال تغييرها، مع نقل جدول الرسوم إلى ملحق النظام الأساسي، وتخفيض المتطلبات التنظيمية لضوابط الإعلانات الترويجية، علاوة على إضافة وظيفة الرئيس التنفيذي كأحد الأشخاص الذين يمكن تعيينهم كهيئة إدارية، وتنظيم عملية بيع وشراء العقارات في الصناديق العقارية لتكون بناء على معدل التقييمات.

كما يجوز وفق التعديلات المقترحة تحديد فترة الاكتتاب من مقدم طلب التأسيس بشرط أن تكون خلال ستة أشهر من موافقة الهيئة، واستثناء صناديق المؤشرات من أحكام تعارض المصالح بشأن شغل موظفي مدير الصندوق في عضوية مجالس إدارات الشركات التي تشكل أوراقها المالية جزءاً من أصول الصندوق، وزيادة فترات إمكانية تأخير تقويم الأصول في الحالات التي تستدعي ذلك، وفتح المجال لصناديق التصفية لعقد جمعيتها السنوية خلال السنة المالية بدلاً من ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.

وذكرت المصادر أنه فيما يخص مجالات التعديلات المقترحة ذات الصلة بالمنتجات المستحدثة على صعيد صناديق الاستثمار تتضمن استحداث ضوابط الاستثمار في صناديق التحوط، واستحداث ضوابط الاستثمار في صناديق رأس المال المخاطر، وجواز تأسيس أنواع صناديق أخرى جديدة شريطة أن تكون صناديق خاصة، بالإضافة إلى رفع نسب التمركز لضوابط الاستثمار لصناديق الأوراق المالية وجواز التداول بعقود المشتقات المالية والخيارات، ورفع نسبة التمركز في أدوات الدين لضوابط الاستثمار في صناديق أدوات الدين، وزيادة الحد الأقصى للمتوسط المرجح لاستحقاقات إجمالي استثمارات الصندوق إلى 180 يوماً بدلاً من 150 يوماً لصناديق أسواق النقد، علاوة على فتح مجال الاستثمار في أنواع صناديق أخرى (كصناديق أسواق النقد وصناديق الأوراق المالية في المجال العقاري) للصناديق العقارية.

وأشارت المصادر إلى أن التعديلات التي وافق عليها مجلس المفوضين والتي ستطبق بداية من عام 2022، تأتي انطلاقاً من الرؤية الشاملة لهيئة أسواق المال لإنشاء منظومةٍ رقابية فعالة تحاكي أحدث المعايير الدولية المطبقة في مختلف الجوانب ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، وحرصها المستمر على إجراء التحديثات اللازمة على ضوء متطلبات التطبيق العملي، وسعياً منها للتوصل إلى بنية تحتية تشريعية وتنظيمية مواتية للصناديق الاستثمارية تمتلك مقومات: الإفصاح، والشفافية، والحوكمة، والمرونة المطلوبة والإجراءات الميسرة سواءً في إدارتها وتقديم خدماتها أو على صعيد الاستثمار فيها، وبما لا يتعارض مع دور الهيئة الرقابي.

ولفتت المصادر إلى أن جهود هيئة أسواق المال تدعم صناعة إدارة الأصول لدى الشركات الاستثمارية، وترفع مستوى الخدمات ذات الصلة بها المقدمة إلى جمهور المستثمرين، ويمكّن بصورة فعلية من التأسيس لصناعة استثمارية على قدر عالٍ من المتانة والملاءة الماليةً الجيدة، مما يعزز جاذبية هذه النوعية من الاستثمارات، ويفتح آفاقاً استثمارية واسعة أمام الراغبين بالاستثمار فيها، ويضمن حماية حقوق مستثمريها.

# فتور بتعاملات البورصة وتراجع للمؤشرات

## تداولات استثمارات زادت السيولة إلى 45 مليون دينار

● علي العنزي

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت في أول تعاملات الأسبوع الأخير من هذا العام، وكذلك متغيرات السوق الثلاثة، وأقفل مؤشر السوق العام على خسارة 0.22 في المئة، أي 15.67 نقطة، ليقفل على مستوى 7025.39 نقطة بسيولة محدودة، حيث إن منها 15 مليون دينار تداولات متفقة على سهم الاستثمارات من إجمالي 45 مليونا هي حجم سيولة جلسة أمس، تداولت 236.3 مليون سهم عبر 7223 صفقة، وتم تداول 141 سهما، ربح منها 44 سهما، وخسر 71 سهما، بينما استقر 26 سهما دون تغير.

وخسر مؤشر السوق الأول نسبة 0.24 في المئة، أي 18.43 نقطة، ليقفل على مستوى 7631.4 نقطة، بسيولة هي الأكبر بلغت 32.5 مليون دينار، تداولت 122 مليون سهم عبر 2956 صفقة، وربح 7 أسهم في السوق الأول بينما خسر 15 سهما واستقر 3 أسهم دون تغير.

وخسر مؤشر السوق الرئيسي نسبة 0.17 في المئة، تعادل 9.76 نقاط، ليقفل على مستوى 5844.42 نقطة بسيولة محدودة تراجعت إلى 12.4 مليون دينار، تداولت 114.2 مليون سهم عبر 4267 صفقة، وربح 37 سهما، بينما خسر 56 سهما، واستقر 23 سهما دون تغير.

### هدوء النهايات

وبدت الجلسة الأولى من الأسبوع الأخير هادئة وفاترة بدرجة كبيرة، باستثناء تعاملات سهم الاستثمارات والصفقات الكبيرة على أسعار محددة مسبقا، رفعت السيولة المتراجعة في حقيقة الأمر إلى أدنى مستوياتها، وتحركت الأسهم بكميات وقيم محدودة بين ارتفاع في بداية الجلسة، ثم بيع وانخفاض في نهايتها إلى أن انتهت بخسائر واضحة على مستوى سهم الوطني وأجيليتي وبنك وربة، وتراجع هيومن سوفت كذلك، وخسر بيتك بنسبة محدودة، بينما عاكس اتجاههم أهلي متحد، الذي سجل مكاسب بنسبة 0.7 في المئة.

وعلى الطرف الآخر تراجعت أبرز أسهم السوق الرئيسي، مثل الوطنية العقارية وأرزان وإيفا فنادق الذي سجل خسارة كبيرة بنسبة قاربت 12 في المئة، واستقر سهم جي إف إتش دون تغير، وصمد أمام موجات البيع المستمرة لتنتهي الجلسة حمراء، ولكن بسيولة محدودة هي الأقل خلال هذا الشهر إذا ما استثنينا تعاملات سهم استثمارات وطنية.

وكذلك تراجعت معظم مؤشرات أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي عدا سوقي دبي والبحرين، اللذين سجلا نمواً محدوداً، بينما خسر مؤشر «تاسي» الخاص بالسوق السعودي نسبة واضحة تجاوزت نصف نقطة مئوية، وكانت أسعار النفط استقرت حول 76 دولارا للبرميل بنهاية تعاملات الجمعة الماضي.

## أخبار الشركات

### «كفيك» توقع عقد تسهيلات ائتمانية بـ 6 ملايين دينار

أتمت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) توقيع عقد تسهيلات ائتمانية جديدة بمبلغ 6 ملايين دينار؛ إذ تم استخدام قيمة التسهيلات الائتمانية بالكامل تقريباً (5.6 ملايين دينار)، لسداد مديونيتها القائمة من الرصيد المتبقي على «كفيك» ضمن خطتها في إعادة هيكلة ديونها مع كل البنوك الدائنة خلال عام 2012، وعددها 6 بنوك.

وأوضحت «كفيك» أن مبلغ 400 ألف دينار المتبقي من قيمة التسهيل الائتماني سيتم استخدامه في الأنشطة التشغيلية للشركة، منوهة إلى الانتهاء من كل متطلبات الجهة الدائنة من توثيقات مطلوبة لدى الجهات الرسمية.

وبشأن الأثر المالي لذلك الإجراء، فمن المتوقع انخفاض المطلوبات المتداولة بقيمة 1.3 مليون دينار تقريباً، وزيادة المطلوبات غير المتداولة بالقيمة نفسها والناتجة عن تمديد فترة استحقاق القرض. ومن المرجح أيضاً تخفيض الدفعات ربع السنوية من 325 ألف دينار إلى 250 ألفا، وزيادة موجودات ومطلوبات المجموعة بمبلغ 400 ألف تقريباً.

ولفتت إلى أن ذلك الإجراء سيكون له أثر إيجابي على نشاط «كفيك» ومركزها المالي، من خلال استخدام النقد المتوافر في التوسع، بالأنشطة التمويلية والاستثمارية خلال السنوات القادمة.

### «كميفك»: عقد تسهيلات مصرفية بـ 16.5 مليون دينار

وقعت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) عقد تسهيلات مصرفية متنوعة (نقدية وغير نقدية) مع أحد البنوك المحلية بمبلغ 16.5 مليون دينار، وتبلغ مدة العقد سنة واحدة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين، وذلك لأغراض تمويل أنشطة الشركة الاستثمارية.

وأشارت «كميفك» إلى أن الأثر المالي لذلك الإجراء يتمثل في انعكاس مبلغ التسهيلات التي يتم استخدامها من وقت لآخر، طبقاً للعقد على البيانات المالية للشركة في نفس الفترة المالية التي يتم فيها استخدام التسهيلات، مع زيادة التزاماتها أيضاً في بند مصروفات الشركة، والناتجة عن مبلغ الفوائد للتسهيلات المستخدمة.

### «بتروغلف» توقع عقد وكالة مع شركة تركية

وقعت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروغلف) عقد وكالة حصرية مع إحدى الشركات التركية الكبرى، التي تعمل في مجال النفط والغاز، وتتيح تلك الوكالة لـ «بتروغلف» تقديم جميع الخدمات التي تقدمها الشركة التركية داخل الكويت والشرق الأوسط.

### «المركز»: سداد سندات الدين

ذكرت شركة المركز المالي الكويتي بصفتها الجهة المصدرة لسندات الدين الصادرة في 26 ديسمبر 2016، والبالغ قيمتها الاسمية الإجمالية 25 مليون دينار عن قيامها بسداد كامل المبلغ والفوائد المستحقة لحملة السندات، كما في 26 ديسمبر 2021.

وقالت الشركة إنه تمت إعادة شراء 15.65 مليونا من السندات في 20 ديسمبر 2020، لتصبح القيمة القيمة المتبقية لسندات المركز الصادرة في 2016 نحو 9.35 ملايين، حيث تم دفعها بالكامل أمس.

### «منازل»: رفض طلب زيادة رأسمال «تابعة»

ناقش مجلس إدارة شركة منازل القابضة طلب الشركة التابعة شركة منازل للتعمير بزيادة رأسمال شركتها التابعة (منازل للتطوير العقاري - مصر)، وقد أبدى المجلس عدم رغبته بطلب الشركة بزيادة رأسمال شركتها التابعة، وكلف المجلس الإدارة التنفيذية بالبحث عن بدائل أخرى.

### إيقاف التداول على أسهم «عربي القابضة»

أعلنت بورصة الكويت أنه سيتم وقف التداول على أسهم شركة مجموعة عربي القابضة (عربي قابضة) اعتبارا من أمس، بناء على طلب هيئة أسواق المال.

### «أرزان»: اتفاقية تسهيلات ائتمانية بـ 15.74 مليون دينار

اعتمد مجلس إدارة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك الإسلامية الكويتية، بقيمة 15.74 مليون دينار، بغرض تمويل تسهيلات متجددة تحت الطلب بمبلغ 11.74 مليون دينار، ومبلغ 4 ملايين بغرض الاستثمار.

# «أوميكرون» يلغي 6300 رحلة جوية حول العالم

أُلغيت أكثر من 6 آلاف رحلة جوية حول العالم، خلال عطلة عيد الميلاد نهاية الأسبوع، وأجّلت آلاف الرحلات الأخرى، بحسب موقع «فلايت أوير» المتخصص، في وقت يُحدث تفشي المتحور كورونا (أوميكرون)، الشديد العدوى، اضطرابات في السفر تؤثر على الملايين.

وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تؤدي الأحوال الجوية السيئة الى مضاعفة الفوضى التي تعمّ المطارات في غرب البلاد، على الرغم من أن العواصف ستجلب معها الثلوج خلال عطلة عيد الميلاد، خاصة في مدينتَي سياتل وبورتلاند الشماليتين الغربيتين.

وأفاد موقع «Flightaware.com» بأن نحو 2800 رحلة جوية ألغيت السبت حول العالم، بينها أكثر من 970 رحلة قادمة من أو متّجهة إلى مطارات في الولايات المتحدة، وتجاوز عدد الرحلات المؤجلة 8 آلاف رحلة حتى الساعة 01:30 بتوقيت غرينتش.

وقالت شركة طيران واحدة على الأقل إنها تتوقع عمليات إلغاء أخرى يوم الأحد (أمس).

### ذروة السفر خلال الأعياد

وعادة ما تكون عطلة عيد الميلاد وقت الذروة للسفر الجوي، لكن الانتشار السريع لسلالة أوميكرون أدى إلى زيادة حادة في إصابات «كوفيد - 19»، مما أجبر شركات الطيران على إلغاء رحلات جوية، نظرا لضرورة دخول الطيارين وأطقم الطيران في حجر صحي.

وألغيت الجمعة حوالي 2400 رحلة، فيما أُعلن تأجيل نحو 11 ألف رحلة. كما سجّل الموقع إلغاء أكثر من 900 رحلة مقررة الأحد.

وطلب طيارون ومضيفون وغيرهم من الموظفين إجازات مرضية، أو اضطروا للخضوع لحجر صحي، بعدما خالطوا مصابين بـ «كوفيد»، أو أصيبوا هم بالوباء، مما أجبر شركات لوفتهانزا ودلتا ويونايتد إيرلاينز وجيت بلو، وعددًا كبيرًا آخر من شركات الطيران التي تعاني نقصا في العمالة على إلغاء رحلات في فترة من العام يبلغ السفر ذروته فيها.

وكتب مسافر من ولاية فيرمونت الأميركية في تغريدة وجّهها إلى شركة الطيران السبت «أرجو المساعدة. ألغيت رحلة يونايتد مجددا. أريد العودة للاحتفال بعيد الميلاد».

### اضطرابات واسعة

وهرع الموظفون لإعادة توجيه الطيارين والطائرات وتغيير مهام الموظفين، إلا أن تفشّي «أوميكرون» أحدث اضطرابات واسعة.

وقالت «يونايتد» في بيان الجمعة: «يؤثر ارتفاع عدد الإصابات بأوميكرون على مستوى البلاد بشكل مباشر على طواقمنا والأشخاص الذين يديرون عملياتنا».

وأضافت الشركة: «نتيجة ذلك، اضطررنا - مع الأسف - إلى إلغاء بعض الرحلات وإبلاغ الزبائن المتأثرين بالأمر قبل قدومهم إلى المطار»، مشيرة إلى أنها تعمل على إيجاد حجوزات جديدة للركاب.

كما ألغت «دلتا» 310 رحلات على الأقل السبت وعشرات غيرها الأحد، قائلة إنها «استنفدت كافة الخيارات والموارد، بما في ذلك تغيير مسار الرحلات، واستبدال الطائرات والطواقم لتغطية الرحلات المقررة».

وقالت الشركة: «نعتذر لزبائننا على اضطرارهم لتأجيل خططهم للسفر خلال العطلة».

وفاقمت قرارات الإلغاء الإحباط المرتبط بالوباء بالنسبة للعديد من الأميركيين الذين كانوا يأملون لقاء أفراد عائلاتهم، بعدما تم تقليص السفر واحتفالات عيد الميلاد إلى حد كبير العام الماضي.

وأُعلن العدد الأكبر من قرارات إلغاء الرحلات في أوساط شركات الطيران الصينية، إذ أعلنت «تشاينا إيسترن» إلغاء حوالي ألف رحلة (أي أكثر من 20 بالمئة من رحلاتها المقررة) في حين أوقفت «اير تشاينا» 20 بالمئة تقريبا من رحلاتها المقررة خلال هذه الفترة.

### انقسامات

وبناء على تقديرات «رابطة السيارات الأميركية»، كان من المقرر أن يسافر أكثر من 109 ملايين أميركي جوا أو بالقطارات أو السيارات بين 23 ديسمبر و2 يناير، وهي زيادة بنسبة 34 بالمئة عن العام الماضي.

لكن كان الجزء الأكبر من هذه الخطط قبل تفشي المتحور أوميكرون، الذي بات المهيمن في الولايات المتحدة، حيث تضغط حاليا على بعض المستشفيات وموظفي الرعاية الصحية.

وأعلنت ولاية نيويورك الجمعة تسجيل 44.431 إصابة جديدة بالوباء، وهو عدد قياسي جديد.

وفيما يتعلق بأحوال الطقس، بينما تخيم درجات حرارة دافئة غير اعتيادية على الولايات الشرقية، حذّرت هيئة الأرصاد الجوية الوطنية الأميركية من عواصف تشمل حالات صقيع وتجمّد قصوى في أجزاء كبيرة من مناطق الغرب الأميركي.

وأضافت الهيئة في بيان «الأجواء الباردة بشكل حاد وموجة رطوبة من المحيط الهادئ تؤديان الى تساقط الثلوج لفترات طويلة على الجبال إضافة الى هطول للأمطار على المناطق الساحلية والوديان، وبعضها يكون غزيرا أحيانا».

(العربية نت)

### معاملات مليارية لـ «بيتك» و«الوطني»... و«الأهلي المتحد» قاب قوسين منها

# 4.6 مليار دينار تداولات 5 أسهم... أكثر من ثلث سيولة البورصة في 2021

| كتب علاء السمان |

استحوذت 5 أسهم هي «بيتك» و«الوطني» و«الأهلي المتحد - البحرين» و«أجيليتي» و«الخليج» على 4.57 مليار دينار من إجمالي السيولة المتداولة في بورصة الكويت منذ بداية العام، شكلت نحو 34 في المئة من إجمالي قيمة التداولات في السوقين الأول والرئيسي والتي وصلت إلى 13.47 مليار دينار.

واستأثر السوق الأول منفرداً بنحو 8 مليارات دينار من سيولة البورصة منذ بداية 2021 تداولت على أسهم بلغت كميتها 22.03 مليار سهم، فيما بلغت تعاملات «الرئيسي» 5.48 مليار دينار على 61.86 مليار سهم.

ويلاحظ أن سهمي «بيتك» و«الوطني» سجلا تداولات مليارية، بلغت نحو 1.216 مليار دينار للأول و1.134 مليار للثاني، فيما يقترب «الأهلي المتحد» من الخانة المليارية مسجلاً 953.4 مليون، وذلك بالنظر إلى الحركة اليومية للأسهم منذ بداية العام وحتى إقفالات أمس.

نصيب الأسد من السيولة للأسهم القيادية

### وقود الاستحواذات

وفي سياق متصل، ورغم تراجع المكاسب التي حققتها المحافظ والصناديق الاستثمارية والكيانات المالية المختلفة التي تنشط في بورصة الكويت بالنظر إلى أوضاعها قبل ظهور تأثير المتحور «أوميكرون» على الأسواق، إلا أنها لا تزال تحتفظ بأرباح بعضها محققاً والبعض الآخر دفترياً، تبلغ نحو 9 مليارات دينار.

وتتمثل تلك المكاسب في ارتفاع القيمة السوقية للأسهم المُدرجة في البورصة بشكل واضح مقارنة بإقفالات 2020، إلا أن أنظار أصحاب رؤوس الأموال والصناديق وكبار اللاعبين في السوق تتجه هذه المرة إلى أبعد من مكاسب عام 2021، الذي أوشك على الانتهاء، حيث يفصل البورصة عن العام الجديد 4 جلسات تداول فقط.

> الاستحواذات تمثل وقوداً جديداً لتعاملات البورصة وإشارة لتوافر «الكاش»
>
> محافظ استثمارية تراقب عن كثب أي عروض من شركات تشغيلية واعدة

وقالت مصادر استثمارية لـ«الراي» إن المكاسب والعوائد التي سجلتها الأسهم سيكون لها أثرها الايجابي على الأداء السنوي للصناديق، رغم إفصاحها عن خسائر متباينة للشهر الماضي، فيما ستنعكس كذلك على التوزيعات النقدية وأسهم المنحة المجانية المتوقع الإعلان عنها اعتباراً من يناير المقبل.

وأوضحت المصادر أن عجلة الاستحواذات التي نشطت بشكل كبير خلال الأشهر الماضية ستغيّر ملامح بعض المجموعات خلال السنة الجديدة، مشيرة في هذا الجانب إلى استحواذ مجموعة شابة على حصص إستراتيجية بشركات تشغيلية مُدرجة وسط توقعات بمواصلة اقتناص الفرص التي تمثل أهدافاً رئيسية لمثل هذه المجموعات خلال العام الجديد.

### العين على 2022

وتؤكد المصادر أنه مع دوران عجلة الاستحواذات وتنفيذ بعض الاندماجات المتوسطة والصغيرة، فإن العام 2022 سيكون محمّلاً بعمليات أكبر على مستوى أكثر من قطاع، مشيرة إلى أن مثل هذه المعطيات تمثل دافعاً قوياً لاستمرار توازن أداء وتعاملات البورصة.

وأظهرت بعض الصفقات المنفذة أخيراً توافر سيولة كبيرة في السوق يمكنها أن تغير الشكل العام للأسهم التشغيلية، حيث نفذت البورصة العديد من العمليات خلال الأيام الماضية، أبرزها المزاد العلني الذي استحوذت من خلاله شركة الجناح القابضة على حصة 10 في المئة بما يعادل 110 ملايين سهم من أسهم رأسمال شركة «القرين».

وكانت المزايدات على السعر المقدم من قِبل «بوبيان للبتروكيماويات» قفزت بالصفقة من 320 فلساً للسهم كسعر ابتدائي إلى 425 فلساً أي بقيمة إجمالية للصفقة 46.75 مليون دينار وبزيادة 11.55 مليون عن السعر الابتدائي البالغ 35.2 مليون، ما يشير إلى اهتمام المجموعات الاستثمارية الكبرى بالشركات ذات النماذج التشغيلية المعروضة للشراء.

### اقتناص فرص

ولم تخلُ التداولات اليومية، من مواصلة اقتناص مجموعات بعينها لأي كميات تعرض من أسهم شركات عريقة لها ثقلها في السوق، مثل «الاستثمارات الوطنية» التي تشهد أسهمها خلال الفترة الحالية عمليات تنفيذ لصالح بنوك وفاءً لمديونيات على بعض الملاك، حيث تظهر رغبات شراء لأي كميات يتم عرضها أو تسييلها من السهم بموجب أحكام، ما يؤكد ثقة المستثمرين بالسهم وبأداء الشركة وخططها الإستراتيجية.

وفي هذا السياق، شهدت تداولات البورصة أمس زخماً وشراءً على سهم «الاستثمارات الوطنية»، حيث بلغت كمية التداول عليه نحو 67.2 مليون دينار من خلال 640 صفقة بقيمة وصلت إلى 14.5 مليون دينار، شكلت نحو ثلث قيمة تداولات البورصة البالغة 45 مليون دينار.

وجاءت تداولات «الأهلي المتحد» كثاني أعلى تعاملات في البورصة خلال جلسة أمس بقيمة 8.3 مليون دينار، ثم «جي إف إتش» بـ3.9 مليون دينار.

أخبار الشركات

## تسهيلات لـ «كميفك» بـ 16.5 مليون دينار

وقّعت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» عقد تسهيلات مصرفية متنوعة (نقدية وغير نقدية)، مع أحد البنوك المحلية بمبلغ 16.5 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أن مدة العقد سنة واحدة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين، وذلك لأغراض تمويل أنشطة الشركة الاستثمارية.

## «المركز» تسدّد سندات دين

أفادت شركة المركز المالي بأنها سدّدت كامل سندات الدين والفوائد المستحقة لحملة السندات الصادرة من قِبَلها بتاريخ 26 ديسمبر 2016، والتي بلغت قيمتها الاسمية الإجمالية 25 مليون دينار، موضحة أنه تم إعادة شراء 15.65 مليون دينار من السندات في 20 ديسمبر 2020، فيما دفعت «المركز» القيمة المتبقية للسندات البالغة 9.35 مليون دينار بالكامل في 26 ديسمبر الجاري.

## وقف تداول «عربي»

أعلنت بورصة الكويت وقف التداول على أسهم شركة مجموعة عربي القابضة اعتباراً من أمس، وذلك بناءً على طلب هيئة أسواق المال، دون إيضاح الأسباب.

## «كفيك» تقترض 6 ملايين دينار

أبرمت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار عقد تسهيلات ائتمانية جديدة بـ6 ملايين دينار، مبينة أنه تم استخدام التسهيلات الائتمانية بالكامل تقريباً (5.6 مليون دينار) لسداد مديونيتها القائمة من الرصيد المتبقي عليها ضمن خطتها في إعادة هيكلة ديونها مع كل البنوك الدائنة خلال عام 2012 وعددها 6 بنوك.

وأوضحت «كفيك» أن مبلغ 400 ألف دينار المتبقي من قيمة التسهيل الائتماني سيتم استخدامه في الأنشطة التشغيلية للشركة.

### طرح وتمديد مناقصات في «نفط الكويت» و«البترول الوطنية»

# شركات تنسحب من «بتروكيماويات الزور»

| كتب إيهاب حشيش |

> «فلور» تنضم لـ «تكنيب» بالتظلم لدى مجلس الوزراء بشأن ممارسة الشركات الاستشارية

علمت «الراي» أن لجنة التظلمات في مجلس الوزراء طلبت من الجهاز المركزي للمناقصات العامة تزويدها بنسخة من كل المستندات والمعلومات الخاصة بشأن التظلم المقدم من شركة فلور ليميتد في شأن استبعادها من ممارسة خدمات التصميم الهندسي الشاملة وإدارة المشاريع الكبرى بشركة نفط الكويت، ووقف الإجراءات الخاصة بالممارسة.

وأوضحت المصادر أن لجنة التظلمات بصدد النظر في موضوع التظلم والبت فيه، الأمر الذي يستلزم وقف الإجراءات الخاصة بالقرار المتظلَّم منه لحين الفصل في الموضوع، مشيرة إلى أن تظلم «فلور» للجنة التظلمات في مجلس الوزراء هو الثاني بعد الذي قدمته شركة تكنيب الأسبوع الماضي، حيث تدرس اللجنة التظلمين، فيما تؤكد الشركتان عدم مسؤوليتهما عن عدم تعديل قيمة التأمين الأولى للممارسة.

من جانب آخر، أفادت المصادر بأن الجهاز وافق على طلب «نفط الكويت» طرح مناقصة إنشاء محطة فرعية للاستهلاك في «الصابرية-f» ومحطات فرعية في مركز التجميع «GC-23» وجهاز مولد ديزل للطوارئ في مركز التجميع «GC-23» والأشغال المتصلة بها.

كما وافق الجهاز على طرح ممارسة تصميم وبناء وتوريد دوب وقوارب أخرى لمكافحة التلوث النفطي، على أن يتولى الجهاز إجراءات الطرح، وأقر تمديد موعد إقفال مناقصة توريد أنابيب حفر من قياسات مختلفة مع ملحقاتها والخدمات المرتبطة بها للحفر التطويري، لمدة شهر.

### البترول الوطنية

وقالت المصادر إن الجهاز المركزي للمناقصات رفض طلب شركة البترول الوطنية طرح مناقصة لصيانة المعدات وأنظمة التحكم داخل مناطق عمليات الشركة بمصفاة ميناء الأحمدي، لعدم توافق المستندات مع قانون المناقصات العامة، فيما وافق الجهاز على تمديد التأمين الأولي للشركات المشاركة بمناقصة استئجار مركبات النقل والمعدات المتنقلة المتنوعة والموارد الأخرى في مصفاة ميناء الأحمدي والتسويق المحلي (المجموعة أ) ومصفاة ميناء عبدالله (المجموعة ب) مع استعجال «البترول الوطنية» رفع توصيتها.

وذكرت أن الجهاز وافق على طلب الشركات تمديد موعد إقفال مناقصة مركز المساندة لتكنولوجيا المعلومات وخدمات التأجير والدعم الفني لأجهزة الحاسوب الشخصي والمحمول والأجهزة الطرفية وملحقاتها، لكل مواقع «البترول الوطنية» لمدة أسبوعين.

### كيبيك

وأجل الجهاز البت في طلب شركة «V.B FLUOR CONSULTANT» الانسحاب من إجراءات تأهيل مقاولي الهندسة والتوريد والإنشاء والتشغيل لمشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور، التابع للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك».

كما أجل أيضاً البت في طلب شركة سيد حميد بهبهاني وأولاده الانسحاب من إجراءات التأهيل لمناقصة تأهيل مقاولي الهندسة والتوريد والإنشاء والتشغيل لمشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور، وكذلك الأمر بالنسبة لطلب شركة مركز العمر للتجارة العامة والمقاولات في شأن رغبتها بتغيير موكلها وإضافة شريك مناسب -شركة هيونداي كومبني ليمتد (اتش اي اس )- للتحالف مع شركة بتروفاك.

وأجل الجهاز كذلك البت في طلب شركة لارسن آند توبرو ليمتد في شأن مناقصة تأهيل مقاولي الهندسة والتوريد والإنشاء والتشغيل لمشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور على أساس فردي، كمناقص وحيد في عمليات تقديم العطاءات اللاحقة.

### عبر قانون يمنح «الأجنبية» مرونة بتوزيع سلعها أو تغيير وكيلها

# الإمارات تعتزم إنهاء احتكار الشركات العائلية لوكالات تجارية

| إعداد علي قاسم |

> «بيكر ماكنزي»: الوكلاء استثمروا بقوة ومن العدل منحهم بضع سنوات لإيجاد نموذج أفضل
>
> من المتوقع أن يتلقى الوكيل تعويضاً عن استثماراته بالبنية التحتية وشبكات المبيعات

أبلغت الحكومة الإماراتية بعض أكبر العائلات المحلية المالكة لوكالات تجارية، اعتزامها اقتراح قانون يهدف لإنهاء احتكارها لبيع بعض السلع المستوردة، في محاولة منها لجذب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى الدولة.

واقترحت الحكومة بحسب «فايننشال تايمز»، تشريعاً ينهي التجديد التلقائي لاتفاقيات الوكالات التجارية الحالية، ما يمنح الشركات الأجنبية نوعاً من المرونة لتوزيع سلعها، أو تغيير وكيلها المحلي عند انتهاء العقد.

ونقلت عن مسؤول إماراتي قوله «لم يعد من المنطقي أن تتمتع العائلات بهذه القوة، والوصول التفضيلي إلى الثروة السهلة، وعلينا تحديث اقتصادنا»، متوقعاً موافقة القيادة الإماراتية على التشريعات الجديدة، في حين أن التوقيت لإقرار ذلك لا يزال غير واضح.

وعلى مدى عقود مضت، كان يتوجب على الشركات الأجنبية في الإمارات تعيين شركاء محليين لتوزيع سلعهم، إلا أن الإمارات ألغت هذا الشرط أخيراً، حيث أصدرت في نوفمبر 2020 مرسوماً يتيح للمستثمرين الأجانب تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل، مع إلغاء الشرط الذي يلزم الشركة الأجنبية التي ترغب بفتح فرع لها داخل الدولة، بأن يكون لها وكيل من مواطني الإمارات.

وحول التوجه الإماراتي، قال الرئيس التنفيذي لفرع الشرق الأوسط في «بيكر ماكنزي للمحاماة»، حبيب الملا «هذه واحدة من المحظورات التي يصعب الاقتراب منها، نظراً لتأثيرها على الشركات المحلية المملوكة للعائلات، وهي واحدة من أكبر قطاعات الاقتصاد الإماراتي».

وأضاف «سيستفيد المستهلك إذا انتقل النموذج من وكيل حصري إلى أكثر من موزع، ومع ذلك قام الوكلاء المحليون باستثمارات كبيرة في هذه الوكالات، وسيكون من العدل على الأقل منحهم بضع سنوات لإيجاد نموذج أفضل، أو للحصول على عائد على استثماراتهم».

### 90 في المئة

وتشكل الشركات العائلية، ومنها شركات صغيرة ومجموعات تم تأسيسها على مدى عقود، 90 في المئة من القطاع الخاص في الإمارات، والذي يحتضن نحو 3 أرباع العمالة.

وفيما تهيمن العائلات التجارية في دبي على قطاع البيع بالتجزئة الذي يدعم قطاع السياحة المزدهر في المدينة، من المتوقع عند انتهاء اتفاقيات الوكالة أن يتلقى الوكلاء المحليون تعويضاً عن استثماراتهم في البنية التحتية للبيع بالتجزئة وشبكات المبيعات.

## متاجر لشركات أجنبية دون وكلاء

سُمح في السنوات الأخيرة لبعض الشركات الأجنبية، بما في ذلك «آبل» و «تسلا»، بفتح متاجرها الخاصة في الإمارات دون وكلاء محليين، فيما تطلب الشركات الأجنبية الأخرى من وكلائها المحليين تغيير الاتفاقيات إلى مشاريع مشتركة، ما يمنحها مزيداً من التحكم بالتسويق وزيادة عائداتها المحتملة.

ونقلت «فايننشال تايمز» عن ممثل لإحدى العائلات التجارية الكبيرة في الإمارات «هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به الآن، ولكن التغييرات تحتاج إلى مزيد من المشاورات».

وتشتكي شركات عائلية من تسارع وتيرة التغييرات في وقت تشدد فيه الحكومة على أهمية دعم برامج التوطين في القطاع الخاص.

السياسة
AL-SEYASSAH
alseyasshnewspaper
@alseyasshnews
الاقتصادية
www.alseyassah.com

## الدولار يستقر أمام الدينار عند 302 فلس

■ استقر سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار الكويتي امس الأحد عند مستوى 0,302 دينار فيما انخفض سعر صرف اليورو بنسبة 0,19 في المئة إلى مستوى 0,342 دينار مقارنة بأسعار يوم الخميس الماضي.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني ارتفع بنسبة 0,27 في المئة إلى مستوى 0,404 بينما استقر الفرنك السويسري عند مستوى 0,329 واستقر الين الياباني عند 0,0026 دينار.
يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي لمتوسط أسعار العملة لليوم ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.



### زادت 34,3 مليار بنسبة نمو بلغت 34,2٪ على أساس سنوي

# أملاك الدولة العقارية تقفز إلى 101,7 مليار دينار خلال نوفمبر الماضي

### 3,8 ٪ نمو أصول الوزارات... وأملاك "الهيئات" ارتفعت إلى 87,2 مليار دينار منذ بداية 2021-2022

■ كتب – أحمد فتحي:

شهدت قيمة أملاك الدولة العقارية ( المجمعة للوزارات والهيئات ذات الميزانية الملحقة) نمواً كبيراً على أساس سنوي بنسبة 34,2 في المئة وبقيمة 34,3 مليار دينار، لترتفع من 66,957 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2020 إلى 101,767 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2021، ويأتي هذا الارتفاع بسبب النمو الكبير الذي شهدته أملاك الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والتي ارتفعت بنسبة 78,5 في المئة وبقيمة 33,1 مليون دينار من 42,19 مليار دينار في نوفمبر 2020 إلى 75,32 مليار دينار في نوفمبر الماضي.
وشهدت هذه الأملاك ارتفاعاً بنسبة 0,4 في المئة وبقيمة 447 مليون خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة المالية 2021/2022، لترتفع من 101,32 مليار دينار في 1 إبريل إلى 101,767 مليار دينار في نهاية نوفمبر الماضي.
ووفقاً للتقرير الشهري لوزارة المالية لشهر نوفمبر فقد شهدت اهلاكات أملاك الدولة ارتفاعاً كبيراً على أساس سنوي بنسبة 12,9 في المئة وبقيمة 107,99 مليون دينار لترتفع من 730,611 مليون دينار في نوفمبر 2020 إلى 838,606 مليون دينار في نوفمبر 2021.

أملاك الوزارات

شهدت قيمة أملاك الدولة العقارية "للوزارات" نمواً على أساس سنوي بنسبة 3,8 في المئة وبقيمة 559 مليون دينار لترتفع من 14,01 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2020 إلى 14,569 مليار دينار في نهاية نوفمبر الماضي، كما ارتفعت خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة المالية 2022/2021 بنسبة 0,6 في المئة وبقيمة 85 مليون دينار، وذلك بعد ان كانت 14,484 مليار دينار في إبريل.
في المقابل شهد اهلاك أملاك الدولة "للوزارات" ارتفاعاً كبيراً على أساس سنوي بنسبة 15,7 في المئة وبقيمة 93 مليون دينار لترتفع من 498,8 مليون دينار في نوفمبر 2020 إلى 591,804 مليون دينار في نوفمبر الماضي، كما ارتفعت بشكل بسيط من بداية العام بنسبة 0,03 في المئة.

وتصدر الديوان الأميري باقي الوزارات والإدارات الحكومية من حيث رصيد أملاك الدولة العقارية بقيمة بلغت 4,427 مليار دينار تلاه رصيد وزارة المالية – الإدارة العامة بقيمة 3,01 مليار دينار، ثم وزارة الداخلية بقيمة 2,12 مليار دينار ووزارة الأشغال العامة بقيمة 1,135 مليار دينار، والإدارة العامة للطيران المدني بقيمة 741,52 مليون دينار، وزارة الصحة بقيمة 612,98 مليون دينار، ووزارة الخارجية 585,25 مليون دينار، ووزارة العدل بقيمة 561,57 مليون دينار، والإدارة العامة للجمارك 375,8 مليون دينار، الحرس الوطني 237,7 مليون دينار، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقيمة 203,59 مليون دينار، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية 107,2 مليون دينار.
أما بالنسبة للهيئات ذات الميزانيات الملحقة، فقد شهد رصيد الأملاك العقارية قفزة كبيرة على أساس سنوي بنسبة بلغت 39,2 في المئة وبقيمة 34,25 مليار دينار لترتفع من 52,947 مليار دينار نوفمبر 2020 إلى 87,198 مليار دينار في نوفمبر الماضي، كما ارتفعت بنسبة 0,4 في المئة وبقيمة 362 مليون دينار من بداية العام المالي الجاري، وذلك بعد أن كانت 86,836 مليار دينار في إبريل الماضي.
وشهد إهلاك أملاك الدولة للهيئات ذات الميزانيات الملحقة ارتفاعاً بنسبة 6 في المئة وبقيمة 15 مليون دينار لترتفع من 231,79 مليون دينار في نوفمبر 2020 إلى 246,8 مليون دينار في نوفمبر 2021، ولكنها استقرت من بداية العام.
وتصدرت الأملاك العقارية للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بقيمة 75,321 مليار دينار، تلتها أملاك جامعة الكويت بقيمة 6,135 مليار دينار، ثم أملاك هيئة تشجيع الاستثمار بـ2,03 مليار دينار، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بقيمة 1,5 مليار دينار، وبلدية الكويت بقيمة بلغت 864,15 مليون دينار، الإدارة العامة للإطفاء بقيمة 752,05 مليون دينار والهيئة العامة للرياضة 427,88 مليون دينار.
وتشمل الهيئات ذات الميزانيات الملحقة 19 جهة مختلفة وتشمل: بلدية الكويت، جامعة الكويت، الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الإدارة العامة للإطفاء، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الهيئة العامة لشؤون القصر، الهيئة العامة لشوون الزراعة والثروة السمكية، الهيئة العامة للتعويضات، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة للبيئة، الهيئة العامة لشوون ذوي الإعاقة، الهيئة العامة للعناية بطباعة القرآن الكريم، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، الهيئة العامة للقوى العاملة، هيئة الغذاء والتغذية، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الهيئة العامة للشباب.
ومن جانبها تسعى وزارة المالية وهي الجهة التي تقوم بحفظ أملاك الدولة العقارية والتصرف فيها واستغلالها بأي وجه من أوجه التصرف إلى إعادة تقييم أملاك الدولة بسعرها السوقي العادل، لاسيما أن هذه الارقام لا تعكس الوضع الحقيقي لقيمة الاصول التي قد تصل قيمتها الحقيقية لأضعاف هذه الأرقام خاصة وانها تضم جميع الاراضي والمنشآت المملوكة للجهات الحكومية داخل الكويت وخارجها.

### 13٪ تقلص السيولة إلى 45 مليون دينار

# البورصة تفقد 92 مليون دينار والمؤشر يتراجع 15,6 نقطة

■ كتب – أحمد فتحي:

شهدت مؤشرات البورصة أمس تراجعاً جماعياً تأثرت بتراجع 9 قطاعات مع تقلص وتيرة التداولات، لينخفض المؤشر العام بنسبة 0,22 في المئة وبنحو 15,6 نقطة من 7041,06 نقطة إلى 7025,39 نقطة، وتراجع السوق الأول بنسبة 0,24 في المئة وبـ 18,4 نقطة من 7649,83 نقطة إلى 7631,4 نقطة،
وتقلص مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,16 في المئة وبنحو 9,7 نقطة لينخفض من 5854,18 نقطة إلى 5844,4 نقطة، وانخفض المؤشر "رئيسي 50" بنسبة 0,21 في المئة وبـ 13,2 نقطة ليرتفع من 6079,23 نقطة إلى 6065,96 نقطة.
وكانت البورصة قد شهدت تراجعاً واضحاً في مستهل تعاملات الجلسة متأثرة بهبوط 9 قطاعات، حيث هبط مؤشرها العام بنسبة 0,08 في المئة، وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0,05 في المئة، وتقلص المؤشر "الرئيسي" بنحو 0,16 في المئة، والمؤشر "رئيسي 50" بنسبة 0,16 في المئة، وبلغت أحجام التداول في البورصة في أول ساعة من الجلسة نحو 103,5 مليون سهم جاءت بتنفيذ 2,33 ألف صفقة حققت سيولة بقيمة 19 مليون دينار.
وتراجعت القيمة السوقية في نهاية الجلسة بنحو 92 مليون دينار وبنسبة 0,22 في المئة، لتهبط من 41,382 مليار دينار إلى 41,291 مليار دينار، كما انخفضت القيمة الرأسمالية للسوق الأول بنحو 74 مليون دينار وبنسبة 0,24 في المئة من 31,167 مليار دينار إلى 31,093 مليار دينار، في المقابل تراجعت القيمة السوقية للسوق الرئيسي بنسبة 0,16 في المئة وبقيمة 17 مليون دينار من 10,215 مليار دينار إلى 10,198 مليار دينار.
وشهدت وتيرة التداولات تراجعاً، لتهبط أحجام التداول في جلسة أمس بنسبة 4,4 في المئة لتصل إلى 236,3 مليون سهم مقابل 247,2 مليون سهم في جلسة الخميس، كما تقلصت السيولة بنحو 13 في المئة لتصل إلى 45 مليون دينار بالمقارنة مع 51,7 مليون دينار، وانخفضت الصفقات من 9,4 ألف صفقة إلى 7,2 ألف صفقة.
وسجلت مؤشرات 9 قطاعات تراجعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنسبة 2,91 في المئة، بينما ارتفعت 3 قطاعات يتصدرها الطاقة بانخفاض معدله 0,46 في المئة، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية.
وجاء سهم "امتيازات" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع بلغ 8,42 في المئة، فيما تصدر سهم "إيفا فنادق" القائمة الحمراء مُتراجعاً بواقع 11,97 في المئة. وتصدر سهم "استثمارات" المنخفض 1,36 في المئة نشاط التداول على كافة المستويات بحجم بلغ 67,21 مليون سهم، وسيولة بقيمة 14,51 مليون دينار.

## "المركز المالي" يسدد سندات دين بقيمة 15,65 مليون دينار

■ أعلنت شركة المركز المالي الكويتي سداد كامل سندات الدين الصادرة من قبلها يوم 26 ديسمبر 2016 امس الأحد؛ وفق بيان للبورصة .
وأوضحت "المركز" أنه تمت إعادة شراء 15,65 مليون دينار من السندات في 20 ديسمبر 2020؛ لتصبح القيمة المتبقية لسندات المركز الصادرة في عام 2016 نحو 9,35 مليون دينار ، تم دفعها بالكامل امس.
وكشفت أنه لا يوجد تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة ترتب من عملية سداد السندات المذكورة.
وكانت الشركة تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بقيمة 13,794 مليون دينار، مقارنة بخسائر بلغت 6,019 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2020.

## "كميفك": عقد تسهيلات مصرفية بـ 16,5 مليون دينار

■ وقعت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" عقد تسهيلات مصرفية متنوعة (نقدية وغير نقدية)، مع أحد البنوك المحلية بمبلغ 16,5 مليون دينار.
وحسب بيان للبورصة امس؛ فإن العقد لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين؛ وذلك لأغراض تمويل أنشطة الشركة الاستثمارية.
وتابعت "كميفك" أن الأثر المالي لذلك الإجراء يتمثل في انعكاس مبلغ التسهيلات التي يتم استخدامها من وقت لآخر طبقاً للعقد على البيانات المالية للشركة في الفترة نفسها المالية التي يتم فيها استخدام التسهيلات؛ وذلك مع زيادة التزاماتها أيضاً في بند مصروفات الشركة، والناتجة عن مبلغ الفوائد للتسهيلات المستخدمة.
وكانت أرباح "كميفك" تراجعت بنسبة 69,7٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري؛ لتصل إلى 2,32 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 7,67 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2020.

## مجلس إدارة "منازل" يرفض زيادة رأسمال شركة تابعة

■ ناقش مجلس إدارة شركة منازل القابضة المدرجة ببورصة الكويت امس طلب شركة منازل للتعمير التابعة بنسبة 99,9٪ بشأن زيادة رأسمال شركة "منازل للتطوير العقاري – مصر" التابعة.
وحسب بيان "منازل القابضة" فقد أبدى مجلس الإدارة عدم رغبته في طلب زيادة رأس المال، مع تكليف الإدارة التنفيذية بالبحث عن بدائل أخرى.
ونوهت الشركة بأنه لا يوجد أثر مالي لذلك الإجراء على المركز المالي، دون الإشارة إلى تفاصيل أكثر حول مقترح زيادة رأس المال.
وبلغت خسائر "منازل القابضة" في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري نحو 510,59 ألف دينار، بتراجع 28٪ عن مستواها بالفترة المناظرة من العام السابق البالغ 704,88 ألف دينار.

## "البترول الوطنية": 15 محطة وقود جديدة

■ تعتزم شركة البترول الوطنية الكويتية بناء 15 محطة وقود جديدة ضمن مشروع إنشاء 100 محطة وقود تعتزم البلاد تنفيذها لتغطية التوسع العمراني في البلاد، خاصة في المناطق السكنية الجديدة.
وقالت مصادر نفطية مسؤولة إن "البترول الوطنية" انتهت من إعداد التصاميم الهندسية للمحطات الجديدة، وجار أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الحكومية المختصة، على أن تتم المباشرة بعدها بإجراءات الطرح ثم التنفيذ.
ومن المتوقع الانتهاء من بناء وتشغيل هذه المحطات في الربع الرابع من 2026/2025، علماً بأن الشركة انتهت مؤخراً من افتتاح 18 محطة وقود جديدة، كان آخرها في مدينة صباح الأحمد السكنية، وفق الأنباء.
ولفتت المصادر إلى أن "البترول الوطنية" قامت بتوزيع إنشاء الـ100 محطة على 5 حزم رئيسية، فالمرحلة الأولى تشمل 18 محطة، وتم الانتهاء منها خلال ديسمبر 2021، والمرحلة الثانية 15 محطة، أما المرحلة الثالثة فتشمل بناء 25 محطة.
وتشمل المرحلة الرابعة بناء 16 محطة، وأخيراً الخامسة التي تحتوي على 26 محطة، ومن المتوقع الانتهاء من عمليات البناء والتشغيل لكل المراحل الخمس في الربع الرابع من السنة المالية 2027/2028.

## دعوى قضائية ضد "الأولى للاستثمار"

■ أعلنت شركة الأولى للاستثمار رفع دعوى قضائية ضدها من أحد المستثمرين؛ وذلك وفق بيان للبورصة امس. وأوضحت "الأولى" أن موضوع القضية يتعلق بدعوى بطلان أو فسخ عقد، ورد مبلغ بقيمة 993,86 ألف دينار، وتعويض موقت بقيمة 5,001 دينار. ونوهت الشركة بأنه لا يمكن تحديد الأثر المتوقع على المركز المالي في الوقت الحالي؛ بسبب ذلك الإجراء.
وكانت "الأولى للاستثمار" قد سجلت أرباحاً بقيمة 235 ألف دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، بزيادة نسبته 19,3٪ عن نظيرتها في الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 197 ألف دينار.

# "أوميكرون" وراء إلغاء 7000 رحلة جوية في عيد الميلاد

■ ألغيت أكثر من 7000 رحلة جوية حول العالم خلال عطلة عيد الميلاد نهاية الأسبوع وتم تأجيل الآلاف، وفق ما ذكر موقع متخصص بتعقب حركة الطيران الأحد، في ظل تفشي متحورة فيروس كورونا "أوميكرون" شديدة العدوى. ويفاقم سوء الأحول الجوية الاضطرابات التي يشهدها قطاع السفر في الولايات المتحدة، حيث يتوقع بأن تحدث عواصف حالة من الفوضى على الطرقات في غرب البلاد. وأفاد موقع "Flightaware.com" (فلايت أوير) عن إلغاء أكثر من 2000 رحلة جوية الأحد، بينها أكثر من 570 رحلة قادمة من أو متوجّهة إلى مطارات أميركية، فيما تأجّلت أكثر من 4000 رحلة أخرى. وطلب طيارون ومضيفون وغيرهم من الموظفين إجازات مرضية أو اضطروا للخضوع إلى حجر صحي بعدما خالطوا مصابين بكوفيد أو أصيبوا هم بالوباء، ما أجبر شركات "لوفتهانزا" و"دلتا" و"يونايتد إرلاينز" و"جيت بلو" و"ألاسكا ارلاينز" وغيرها من شركات الطيران على إلغاء رحلات في فترة من العام يبلغ السفر ذروته فيها. وألغيت نحو 2800 رحلة جوية السبت حول العالم، بينها أكثر من 990 رحلة قادمة من أو متّجهة إلى مطارات في الولايات المتحدة، وتجاوز عدد الرحلات المؤجلة 8500 رحلة.
وألغيت الجمعة حوالى 2400 رحلة فيما أعلن تأخيرمواعيد نحو 11 ألفا. وأعلن العدد الأكبر من قرارات إلغاء الرحلات في أوساط شركات الطيران الصينية إذ أعلنت "تشاينا إيسترن" إلغاء حوالى ألف رحلة (أي أكثر من 20 في المئة من رحلاتها المقررة الجمعة والسبت) فيما أوقفت "ايرتشاينا" 20 في المئة تقريبا من رحلاتها المقررة خلال هذه الفترة. وفيما تخيم درجات حرارة دافئة غير اعتيادية على الولايات الواقعة في شرق الولايات المتحدة، حذرت هيئة الأرصاد الجوية الوطنية الاميركية من عواصف تشمل حالات صقيع وتجمد قصوى في أجزاء كبيرة من مناطق الغرب الاميركي. وأضافت الهيئة في بيان "الأجواء الباردة بشكل حاد وموجة رطوبة من المحيط الهادئ تؤديان الى تساقط الثلوج لفترات طويلة على الجبال إضافة الى هطول للأمطار على المناطق الساحلية والوديان، وبعضها يكون غزيرا أحيانا".

الإثنين 23 جمادى الأولى 1443 هـ • 27 ديسمبر 2021 • السنة الـ 50 • العدد 17288 . alqabas.com

## «البلدية» و«البيئة» و«التجارة» تطالب بتسديدها رغم إغلاق الأنشطة التجارية

# رسوم حكومية تعرقل تعافي المشروعات الصغيرة

■ أبرزها مبالغ التراخيص والإعلانات وتصاريح «الشيشة» وإيجار المناطق الخارجية

إبراهيم محمد

يستمر خذلان وصدمات الحكومة لرواد الاعمال واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدم تنفيذها لوعودها بالتيسير عليهم واتخاذ القرارات التي من شأنها ان تخفف وطأة الخسائر التي لحقت بهم جراء الضربة الموجعة لجائحة كورونا وما صاحبها من اجراءات حظرين جزئي وكلي واغلاقات للانشطة التجارية خلال العام الفائت.

ويبدو ان تصريحات مسؤولين ووعودهم الخاصة بالوقوف مع المبادرين، لا وجود لها على ارض الواقع، حيث لا زالت رسوم الجهات الحكومية تقسم ظهر المبادرين سواء رسوم «البلدية» او «البيئة» او «التجارة»، حيث تصر هذه الجهات على تحصيل رسوم الاعلانات والتراخيص التجارية وإيجار المناطق الخارجية على الرغم من اغلاق تلك المنشآت لفترات طويلة تجاوزت العام لبعض الانشطة.

■ مبادرون: وعود مسؤولين بالوقوف معنا لا أصل لها على أرض الواقع

■ 100 مشروع أُغلقت نتيجة الحظرين الكلي والجزئي وتعطيل الأعمال

### تسديد الرسوم

بات جليا ان الجهات الحكومية لم تراع ما مر به المبادرون واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ازمات خلال الجائحة ومواجهتهم لقرارات اغلاق لانشطتهم التجارية تعتبر الاطول عالمياً، وبدلاً من تقديم الدعم الكافي لهم، فاجأتهم هذه الجهات بطلبها ضرورة تسديد الرسوم المستحقة على مختلف انواع التراخيص، وذلك عن الفترة التي توقفت فيها اعمالهم.

وطالب مبادرون بضرورة قيام تلك الجهات الحكومية بإعفائهم من رسوم تجديد التراخيص المتنوعة، منوهين الى ان الاعفاء هو حق خالص لهم، فكيف يطلب منهم دفع مبالغ تراخيص لانشطة لم تمارس عملها اساسا، واعطوا مثالا على ذلك بالتراخيص التي تدفعها بعض المشروعات لهيئة البيئة نظير تقديم «الشيشة» والبالغة 2000 دينار سنوياً.

وتابعوا: على الرغم من منع تقديم «الشيشة» في الاماكن المرخصة لفترة تزيد على العام، فان «البيئة» مصرة على تحصيل رسوم الترخيص السنوية، ولم تراع شأنها شأن بقية الجهات الظروف التي مر بها المبادرون الذين كان عليهم دفع ايجارات ورواتب العاملين على الرغم من عملية اغلاق الانشطة.

**%8** من المشاريع الممولة من «الصندوق الوطني» متعثرة.. وتوقعات بوصولها إلى **%20**

### 100 مشروع متعثر

حسب الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، فان نحو 8% من اجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اصبحت متعثرة بفعل تلك الاجراءات وغيرها، هذا فضلا عن مئات الشركات الاخرى والتي لم تمول من قبل الصندوق أغلقت ابوابها خلال الجائحة.

وتظهر الارقام الرسمية ان اجمالي عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ نحو 100 مشروع تقريباً. وكان السبب الرئيسي وراء تعثرها، ظروف الإغلاق الناتج عن تفشي جائحة كورونا، وظهور مؤشرات الفيروس المتحور لهذا المرض واستمرار تداعياته وآثاره ونتائجه على مختلف نواحي الحياة، وما تبعها من قرارات الحظرين الكلي والجزئي، وتعطيل الدوائر والأعمال والأنشطة والفعاليات.

### هجرة عكسية

شهدت الفترة الاخيرة موجة كبيرة من الهجرة العكسية للكثير من شباب المبادرين العاملين في القطاع الخاص نحو العمل بالقطاع العام، الا ان الاثار السلبية لتجربة عملهم في القطاع الخاص ستظل معهم، خاصة ان الكثير منهم فقد استثماراته بين ليله وضحاها بينما لا يزال البعض الاخر مثقلين بالديون الناجمة عن خسارة مشروعهم.

### 1420 مشروعاً ممولاً من «الصندوق»

وفق اخر احصائية صادرة عن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بلغ عدد المشروعات الممولة من الصندوق منذ تأسيسه نحو 1420 مشروعا، اغلبها يعمل في القطاع التجاري بعدد 579 مشروعا، ثم القطاع الخدمي الذي بلغ عدد المشروعات فيه نحو 565 مشروعا، ثم القطاع الصناعي بنحو 178 مشروعا، القطاع الحرفي 67 مشروعا، ثم القطاع الزراعي الذي بلغ عدد مشروعاته 31 مشروعاً.

## بعد أن ضرب التضخم الحاد فئة الأصول

# «السندات العالمية» نحو أسوأ عام منذ 1999

تسير أسواق السندات العالمية في طريقها نحو أسوأ عام لها منذ 1999، بعد أن ضرب ارتفاع التضخم العالمي فئة الأصول التي عادة ما تكون حساسة لارتفاع الأسعار. وحقق مؤشر «باركليز» العالمي للسندات الإجمالية (وهو معيار عريض قدره 68 تريليون دولار من الديون السيادية والشركات) عائداً سلبياً بنسبة 4.8 في المئة حتى الآن في عام 2021.

وحسب صحيفة «اندبندنت عربية»، فإن الانخفاض كان مدفوعاً إلى حد كبير بفترتين من عمليات البيع المكثفة للديون الحكومية. ففي بداية العام، تخلّص المستثمرون من السندات الحكومية الطويلة الأجل في ما يسمى بـ«تجارة الانكماش»، إذ راهنوا على أن التعافي من الوباء سيقود إلى فترة من النمو والتضخم المستدامين. بعد ذلك، في الخريف، تعرضت الديون القصيرة الأجل لضربة كبيرة، إذ أشارت البنوك المركزية إلى أنها كانت تستعد للاستجابة لمستويات التضخم المرتفعة برفع أسعار الفائدة.

وفي الولايات المتحدة، التي تضم أكثر من ثلث المؤشر، وشهدت ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى في أربعة عقود عند 6.8 في المئة في نوفمبر، ارتفع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى 1.49 في المئة من 0.93 في المئة في بداية العام، مما يعكس هبوط أسعار السندات. وارتفع العائد على عامين إلى 0.65 في المئة من 0.12 في المئة.

وقال مدير المحفظة في «أبردين ستاندرد إنفستمنتس» جيمس آثي لـ«فايننشال تايمز»: «لا ينبغي أن نُفاجأ كثيراً بأن السندات استثمار سيئ عندما يصل التضخم إلى 6 في المئة».

وأضاف: «الأخبار السيئة لمستثمري السندات هي أن العام المقبل يبدو صعباً أيضاً. لدينا احتمال حدوث صدمة أخرى إذا تحركت البنوك المركزية بشكل أسرع من المتوقع، ولا أعتقد أن (السندات الأكثر خطورة) مسعرة بشكل خاص».

### 4 عقود من الارتفاع

خلال أربعة عقود من ارتفاع أسواق السندات، كانت سنوات العوائد السلبية قليلة نسبياً ومتباعدة، إذ سجل المؤشر الإجمالي العالمي عوائد أضعف في عام 1999، عندما خسر 5.2 في المئة مع فرار المستثمرين من أسواق السندات إلى سوق الأسهم المزدهر في عصر «الدوت كوم».

■ العام المقبل يبدو صعباً أيضاً.. وهناك احتمال حدوث صدمة أخرى

■ المستثمرون يعتقدون أن البنوك المركزية ستعرقل الانتعاش الاقتصادي

وعلى الرغم من خسائر عام 2021 واحتمال التشديد النقدي العام المقبل من الاحتياطي الفدرالي والبنوك المركزية الأخرى، يجادل بعض مديري الصناديق بأنه من السابق لأوانه استدعاء الوقت في السوق الصاعد 40 عاماً للدخل الثابت.

وكانت العوائد الطويلة الأجل قد بلغت ذروتها في مارس، وتراجعت حتى مع تحرك الأسواق للأسعار في ثلاثة ارتفاعات في أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفدرالي، وأربعة من بنك إنكلترا العام المقبل، إلى جانب انخفاض في مشتريات الأصول من البنك المركزي الأوروبي.

ووفقاً لما قاله مدير محفظة في «مديرو أكسا» للاستثمار، نيك هايز، فإن القوة الأخيرة للديون الطويلة الأجل هي علامة على أن المستثمرين يعتقدون أن محافظي البنوك المركزية سوف يعرقلون الانتعاش الاقتصادي، أو يطلقون عمليات بيع في سوق الأسهم، إذا تحركوا لتشديد السياسة بسرعة كبيرة.

وقال هايز: «إذا ارتد سوق الأسهم قليلاً، فسيرغب الناس فجأة في السندات مرة أخرى. أنا لا أقول إننا نحصل على عوائد من رقمين في العام المقبل، ولكن الحقيقة البسيطة هي أنه إذا نظرت إلى الوراء على مدى العقود، فإن العام السلبي يميل إلى أن يتبعه عام إيجابي».

### «كميفك»: تسهيلات بـ 16.5 مليون دينار

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) عن توقيعها عقد تسهيلات مصرفية متنوعة (نقدية وغير نقدية) مع أحد البنوك المحلية بمبلغ وقدره 16.5 مليون دينار، وذلك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين، لأغراض تمويل أنشطة الشركة الاستثمارية والتجارية والتوسعية.

وسوف ينعكس مبلغ التسهيلات التي يتم استخدامها من وقت إلى آخر طبقاً للعقد على البيانات المالية للشركة في الفترة المالية نفسها التي يتم فيها استخدام التسهيلات وذلك بالزيادة في التزامات الشركة وأيضاً في بند مصروفات الشركة والناتجة عن مبلغ الفوائد للتسهيلات المستخدمة.

### «المركز»: تسديد 25 مليون دينار

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي بصفتها الجهة المصدرة لسندات الدين الصادرة في 26 ديسمبر 2016 والبالغة قيمتها الاسمية الإجمالية 25 مليون دينار، عن قيامها بسداد كامل المبلغ والفوائد المستحقة لحملة السندات كما في 26 ديسمبر 2021. وتمت إعادة شراء 15.65 مليون دينار من السندات في 20 ديسمبر 2020، لتصبح القيمة المتبقية لسندات المركز الصادرة في عام 2016، 9.350 ملايين دينار، حيث تم دفعها بالكامل بتاريخ 26 ديسمبر 2021.

### «كفيك»: تسهيلات بـ 6 ملايين دينار

أعلنت شركة كفيك أنها قد أتمت توقيع عقد تسهيلات ائتمانية جديدة بمبلغ 6 ملايين دينار بالشروط الواردة نفسها في الإفصاح السابق، المؤرخ في 23 سبتمبر 2021 وتم استخدامها بالكامل منها مبلغ 5.6 ملايين دينار تقريباً لسداد مديونيتها القائمة من الرصيد المتبقي على «كفيك» من خطة إعادة الهيكلة مع كل البنوك الدائنة خلال عام 2012 وعددها 6 بنوك، ومبلغ 400 ألف دينار لاستخدامه في الأنشطة التشغيلية للشركة. كما انتهت «كفيك» من كل متطلبات الجهة الدائنة من توثيقات مطلوبة لدى الجهات الرسمية.